الاردنيين من اصل فلسطيني في الضفة الشرقية هم مواطنون اردنيون، وتكرر شيء من هذا القبيل في التقرير الاردني عن نتائج المفاوضات مع الوفد الفلسطيني. ما هي نظرتك لهذه المسألة ؟

○ ولكن لا تنسى ان الجانب الفلسطيني أكد في محادثاته أن هذا لا يلغي الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، ولا ينفي حقهم في فلسطينيتهم عندما تعود فلسطين. وهنا يفيد التذكير بأن القانون الاردني يسمح بازدواجية الجنسية؛ كما يسمح القانون الفلسطيني المعمول به في منظمة التحرير الفلسطينية بازدواجية الجنسية. حتى أيام الانتداب البريطاني في فلسطين، كان القانون يسمح بازدواجية الجنسية.

• اذا اعلنتم حكومة مؤقتة، او حكومة انتقالية، او حكومة منفى، ماذا سيكون مصير منظمة التحرير الفلسطينية، هل ستبقى جسماً موازياً للحكومة ؟

○ هذا موضوع سابق لأوانه، لأن هنالك لجنة سياسية ـ قانونية تدرس كل المسائل المتعلقة بهذه القضايا، وهناك اتصالات مع الاشقاء والاصدقاء للغرض نفسه. ان هذا الموضوع ليس حدثاً فلسطينياً فقط؛ فهو يعتمد، اعتماداً كبيراً جداً، على ردود الفعل العربية والدولية، الصديقة والعدوة.

• اذا أُنشئت حكومة المنفى، هل ستعمل استناداً للميثاق الوطني الفلسطيني، ام سيكون لها برنامج سياسي خاص ؟

○ من الصعب أن اجيبك [عن] ذلك. الموقف من هذه القضية هو ملك الجهة التي تقرر فيه، وانا لست صاحب القرار هنا، واللجنة التنفيذية، أيضاً، ليست صاحبة القرار.

سأقول لك ملاحظة. حين اتخذ الملك حسين قراره بفصل الضفة الغربية، أقدم على حل البرلمان؛ اما أنا، فحتى أجيب [عن] هذه القضية، فيجب أن [أدعو] المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد.

• في حال الاعلان عن حكومة المنفى، هل تعتقد أن تشكيلها يسهل انعقاد المؤتمر الدولي ؟

○ الامور لا تترابط مع بعضها بهذه الطريقة. المؤتمر الدولي يخضع لأمرين: يخضع للموقف السوفياتي ـ الاميركي، ويخضع لموقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن. أما الموقف الاسرائيلي المستقل، فأنا لا أقول به. الكل يتذكر كيف رفع الرئيس الاميركي [دوايت] ايزنهاور، تليفونه العام ١٩٥٦ وقال لايدن (في بريطانيا) وغي موليه (في فرنسا) أن عليهم الانسحاب من سيناء وغزة. لم يتنازل أن يكلّم بن ـ غوريون. القائد الاسرائيلي تابع، أرسل له وزير خارجيته ليكلّمه. الموقف الآن ما زال، في اساسياته، من دون تغيير. ربما ازداد قليلاً وزن اللوبي الصهيوني في داخل أميركا، ولكن القرار حين يصدر، فهو يصدر للتنفيذ. ونحن لا نواجه دولة اسرائيل، نحن نواجه الادارة الاميركية، والتي توهم شعبها، وبكل أسف، بأن مصالحه تتعارض مع الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن أنا أريد أن اقول للمواطن الاميركي ان عدم انشاء الدولة المستقلة هو المدخل لاستمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الاوسط. ومعنى ذلك المساس بالمصالح الاميركية في المنطقة على المدى المنظور، وعلى المدى البعيد. فلا استقرار، ولا سلام، ولا أمن، في منطقة الشرق الاوسط بالقفز على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وفي تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني. وقد جرّب [رونالد] ريغان العام ١٩٨٢، وكان يفتخر أنه يحتفظ بمكتبه في البيت الابيض بصورتي وأنا أغادر بيروت، ثم يحتاج الى أن يعقد صفقة بين الاسد وشولتس من أجل ازالة المخيمات الفلسطينية عبر مجازر منظّمة. وهم يقولون ان «الزمر العرفياتية» لا تزال موجودة في مخيمات بيروت، ولكن الآية الكريمة تقول «وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنّة زمراً».

• في حال اعلان الدولة، او اعلان حكومة المنفى للدولة الفلسطينية، تحتاج الى سند للاعلان، ما هو؟ قرار الانتداب ام قرار التقسيم ام سند آخر ؟

○ يجب أن نؤكد على أمر ساسي. الدولة الفلسطينية قائمة منذ ان كان شعب فلسطين على أرضه، وذلك بموجب القانون الدولي. وبموجب القانون، هناك دولة فلسطينية كانت قائمة [في] أثناء الحكم العثماني. جاءت عصبة الامم ووضعتها تحت وصايتها؛ ثم وضعتها تحت الانتداب البريطاني. فالدولة، اذاً، كانت قائمة ولا تزال قائمة. الدولة تقوم على اساسيّ الارض والشعب؛ أما السيادة، فهي منقوصة على هذه الارض، بسبب عوامل خارجة عن ارادة الشعب الفلسطيني، أي بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

• اذن، الموضوع سيكون فقط اعلان الحكومة ؟